دور الاقتصاد الأخضر في التخفيف من سياسة دعم الطاقة في الجزائر

The Role of the Green Economy in Reducing the Energy Subsidy Policy in Algeria

لعيسوف سمير[1]،بورحلة ميلود [2]

Laissouf Samir[1], Bourahla Miloud[2]

[1]جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان(الجزائر)، laissouf.samir@univ-tlmecen.dz

[2]المركز الجامعي علي كافي، تندوف(الجزائر)، bourahla.mi83@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020-09-05 تاريخ القبول: 2021-06-02

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دعم الطاقة في الجزائر، وقد أوضحت التجارب الدولية أن تحرير أسعارها وتنويع مصادرها يمكن إن يحرر مخصصات كبيرة من الأموال التي تنفق على هذا الدعم لفائدة استثمارات صديقة للبيئة، ثم تطرقت إلى مختلف استراتيجيات التخفيف من الدعم للانتقال نحو اقتصاد أخضر مستدام، أين قامت بجمع المعلومات والإحصائيات وتحليلها تحليلا منطقيا للوصول إلى النتائج المطلوبة. وفي الأخير قيمت الدراسة التجربة الجزائرية، بحيث توصلت إلى أنه توجد سياسات للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه من خلال وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية.

كلمات مفتاحية: *الاقتصاد الأخضر، البيئة، الدعم، سياسات، الطاقة*

تصنيف JEL: H23, P28

Abstract :

This study tackles the issue of energy subsidy in Algeria, in which it highly explains the international experiences that liberalisation of prices and diversifying their sources help to free up a large amount of funds spent on this support for environmental investments. In addition to this, it discusses various mitigation strategies to move towards a green economy, and the collected data are analysed to reach the desired results. Based on the Algerian experience, it found that there are some strategies to move towards the green economy in hope to vary and stimulate national production by developing a new industrial model, which respects the environment and is more competitive.

Key Words: *Green Economy, Environment, Subsidy, Policies, Energy*

JEL Classification Codes : *H23, P28*

[1]**المؤلف المرسل:** لعيسوف سمير، laissouf.samir@univ-tlmecen.dz

1. المقدمة:

تقوم العديد من الدول بانتهاج سياسة دعم الطاقة بغية توفير منتجات طاقوية، من وقود، غاز وكهرباء لشرائح واسعة من المستهلكين بأسعار مقبولة لحماية الأسر محدودي الدخل من تغيرات أسعار النفط العالمية، كما تعمل على تعزيز النمو في القطاعات الصناعية والزراعية لتنويع مصادر الدخل الوطني.

لكن الاستخدام المفرط لهذه السياسة، ترتب عنه تزايد حجم التلوث البيئي نتيجة الانبعاثات الغازية وما نتج عنها من تغيرات مناخية، إضافة إلى التكلفة الاقتصادية الكبيرة التي أثقلت كاهل الموازنات العمومية للدول نتيجة الدعم المقدم لذلك.

هذه التحديات دفعت مجموعة من الدول إلى التفكير في رافعات جديدة للنمو الاقتصادي لإنتاج الثروات تضمن تنمية مستدامة، وذلك عن طريق وضع تصور لإقلاع اقتصادي مبني على الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر للتخفيف من الدعم الموجه للطاقات الاحفورية.

1.1. الإشكالية:

من خلال هذه الورقة نطرح التساؤل البحثي التالي: **هل يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حجم دعم الطاقة في الجزائر؟**

2.1. فرضية الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة انطلقنا من الفرضية التالية: **يساهم توجيه الدعم نحو المشاريع ذات البعد البيئي في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والتخفيف من كلفة دعم الطاقة في الجزائر**

3.1. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة مهمة ومتميزة في اقتصاديات مختلف دول العالم في الوقت الراهن، يتمثل في زيادة حجم الانبعاثات الغازية المضرة للبيئة نتيجة الإفراط في دعم الطاقات الاحفورية، بينما يساهم الاستثمار في الطاقات المتجددة في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يعتبر وسيلة للتنمية المستدامة وليس بديلا عنها.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة أثر دعم الطاقة على الجانب البيئي
- الاستفادة من السياسات الناجحة في التعامل مع موضوع إصلاح دعم الطاقة
- وضع سياسات يمكن للحكومة الجزائرية إتباعها بهدف الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

5.1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات والإحصائيات وتحليلها تحليلا منطقيا للوصول إلى النتائج المطلوبة.

أما من حيث أدوات الدراسة، فقد تم الاعتماد على مختلف المقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعض الكتب والمذكرات.

6.1. محاور الدراسة:

لمعالجة ما سبق، تم التطرق إلى المحاور التالية:

- *مفاهيم عامة حول دعم الطاقة.*
- *التأصيل النظري للاقتصاد الأخضر.*
- *سياسة تبني الجزائر للاقتصاد الأخضر في ظل تكلفة دعم الطاقة.*

2. مفاهيم عامة حول دعم الطاقة

يعتبر الدعم من بين السياسات التي تتبناها الدول لمحاربة الفقر والتأثير على درجة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ويعد دعم الطاقة أكبر البنود استحواذا على الدعم للعديد من دول العالم.

1.2. مفهوم دعم الطاقة حسب المنظمات الدولية:

لا يوجد تعريف متفق عليه في تحديد مفهوم الدعم بين المنظمات الدولية، نظرا لاختلاف مناهج تقدير وطرق قياسه،**فالمنظمة العالمية للتجارة (WTO)** تعرف الدعم بأنه "مساهمة مالية من جانب الحكومة، أو هيئة عمومية، تمنح منفعة لصالح المستفيدين منها".**(Kojima, M., & Koplow, D, 2015, p. 06)**

بينما تعرف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)** دعم الطاقة بأنه"أي إجراء يسمح ببقاء الأسعار أقل من مستويات السوق لفائدة المستهلكين، أو فوق مستويات السوق لصالح المنتجين، أو يقلل من التكاليف بالنسبة لكل من المستهلكين والمنتجين"**(OECD, 2005, p. 114)**.

من ناحية أخرى يرى **صندوق النقد الدولي (IMF)** دعم الطاقة على أنه "يتضمن دعم الاستهلاك ودعم الإنتاج، حيث ينشأ دعم الاستهلاك عندما تكون الأسعار التي تدفعها الأسر والشركات أقل من سعر مرجعي ما، بينما ينشأ دعم الإنتاج عندما تكون الأسعار التي يتقاضاها الموردون أعلى من هذا السعر المرجعي".**(Clements et al, 2013, p. 05)**

كما ساهمت **وكالة الطاقة الدولية (IEA)** في تحديد مفهوم دعم الطاقة واعتبرته "أي إجراء حكومي يسمح بتخفيض تكلفة إنتاج الطاقة، أو يرفع السعر الذي يتلقاه منتجوها أو يخفض السعر الذي يدفعه مستهلكوها".**(Birol, F, 1999, p. 43)**

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول باختصار أن دعم الطاقة هو احد آليات تدخل الدولة والتي تهدف الى توفير السلع والخدمات بأسعار مخفضة لفائدة الاسر والشركات، كما تساهم في حماية الصناعات المحلية وتعزيز قدراتها التنافسية.

2.2. الآثار البيئية للدعم الموجه للمواد الطاقوية:

تقوم العديد من الدول بانتهاج سياسة دعم الطاقات الاحفورية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لكن الاستخدام المفرط لهذه الطاقات ترتبت عنه مشكلات بيئية وهذا ما أثبته العديد من الدراسات حول ذلك.

أ. تغيرات في المناخ

يؤدي الدعم إلى الإفراط في استهلاك المنتجات النفطية والفحم والغاز الطبيعي، هذا الإفراط بدوره يؤدي إلى تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري والتلوث المحلي حيث:**(Clements et al, 2013, p. 18)**

- يمكن أن يكون لدعم الكهرباء آثار غير مباشرة على الاحتباس الحراري، والتلوث ويتوقف ذلك على مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء.
- يشجع وقود الديزل المدعم على الإفراط في استخدام مضخات الري مما يؤدي إلى الإفراط في زراعة المحاصيل الكثيفة، والتي تتطلب الاستهلاك الكبير للمياه مما يساهم في نضوب المياه الجوفية.

كما أظهرت دراسة حديثة نشرت بمجلة **Natural**أن الحد من دعم الوقود الاحفوري من شأنه أن يساهم في التخفيف من آثار التغير المناخي ويفتح المجال للاستثمار في الطاقات المتجددة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تحرير أسعار الوقود الأحفوري يحد من التلوث خاصة في الدول الصناعية الكبرى والدول المصدرة للنفط.**(Jewell et al, 2018)**

ب. العوامل الخارجية

ففي دراسة قدمها مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي حول الحجم العالمي لدعم الطاقة، حيث أشارت الدراسة أن حجم الدعم سنة 2013 كان 4.9 تريليون دولار، بينما بلغ هذا الدعم 5.3 تريليون دولار سنة 2015 وهو ما يمثل نسبة 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتفسير هذا الارتفاع يعود إلى المؤثرات أو العوامل الخارجية السلبية الناتجة عن زيادة الحركة المرورية التي تدعم الوقود مثل الازدحام المروري، زيادة على الحوادث واهتلاكالطرقات**(Coady et al, 2017)** ..

3.إعاقة تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة

كما يمكن أن يؤدي دعم الوقود لإعاقة تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة والنظيفة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تجد صعوبة في التنافس مع الوقود الأحفوري المدعوم. **(El-Katiri, L., 2012, p. 34 & ,.Fattouh, B)**

والشكل البياني التالي يوضح الآثار البيئية لدعم الطاقة، وكيف يمكن أن يكون للدعم الموجه للمنتجين والمستهلكين على آثار سلبية على البيئة:

الشكل 1: الآثار البيئية لدعم الطاقة

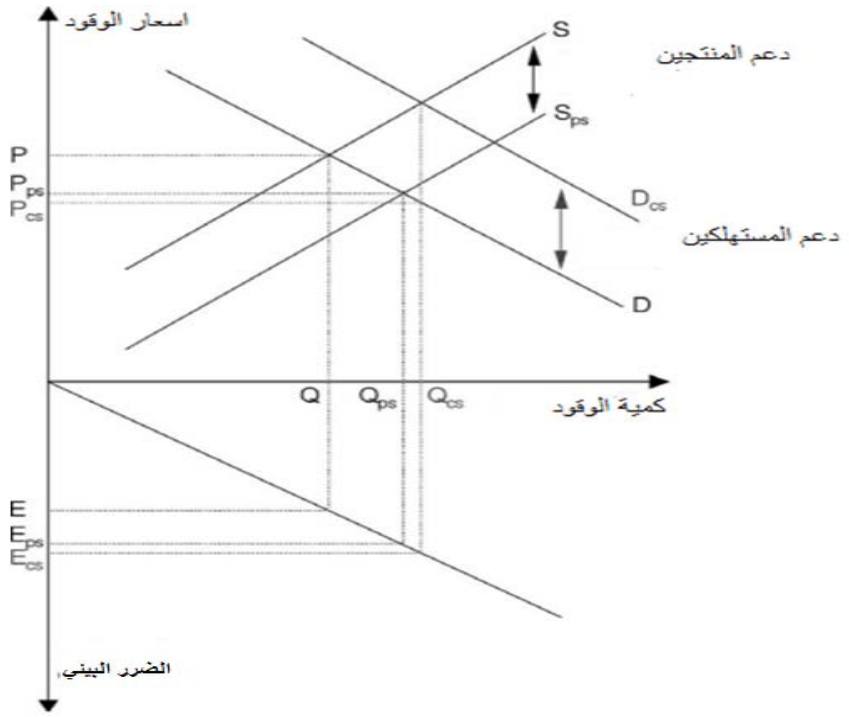

Source : Subsidies, R. E. (2008). Opportunities to Contribute to the Climate Change Agenda. United Nations Environment Programme Division of Technology, Industry and Economics. P19

بحيث يمثل:

S: منحنى دعم المنتجين،

D: منحنى دعم المستهلكين،

Q: كمية الوقود،

P: أسعار الوقود،

E: الضرر البيئية ،

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن:

- إدخال وحدة من الدعم على إنتاج الوقود يحول منحنى العرض" دعم المنتجين" إلى أسفل من **S** إلى **Sps**، مما يؤدي إلى انخفاض السعر إلى **Pps**، وكمية الوقود المباعة ترتفع إلى **Qps**، وهذا يؤدي إلى زيادة في الآثار البيئية من **E** إلى **Eps.**
- كما أن دعم الاستهلاك لكل وحدة تحول منحنى الطلب"دعم المستهلكين" من **D** إلى **Dcs**، وهذا يؤدي إلى انخفاض في صافي السعر الذي يدفعه المستهلك إلى **Pcs**، أي أن الزيادة في الكمية المستهلكة إلى **Qcs**تؤدي إلى زيادة الأضرار البيئية إلى. **Ecs**

3.2. الدروس المستفادة من إصلاح دعم الطاقة

منذ منتصف 2014، أقبلت العديد من الدول على إصلاح أنظمتها لدعم المواد الطاقوية، وأخذت هذه الإجراءات صيغا مختلفة من بينها:

1. تطبيق منهج تدريجي انتقائي في الإصلاح

تشير التجارب الناجحة في إصلاح نظم دعم الطاقة إلى ضرورة تبني منهج تدريجي وانتقائي في الإصلاح، من خلال إتاحة الوقت الكافي للأسر والوحدات الاقتصادية لتعديل نمط استهلاكها، إضافة إلى إتاحة الفرصة للحكومات لتنفيذ برامج قوية ودقيقة لاستهداف الفقراء قبل البدء في تبني تدابير الإصلاح التي من شانها التأثير على مستويات معيشة هذه الفئات. (محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، 2014، صفحة 31)

2. تبني تدابير دائمة لتسعير الطاقة وفقا لآليات السوق

وهذا يتطلب السماح بالتحرير الكلي أو الجزئي للأسعار المحلية مع تغيرات الأسعار الدولية. على سبيل المثال، المغرب، الذي أنهى دعم البترول وزيت الوقود أجرى تخفيضات لدعم الديزل، من خلال نظام المقايسة والذي يسمح بالمراجعة الدورية لأسعار المواد الطاقوية وربطها بالسوق الدولية. (المملكة المغربية،وزارة الاقتصاد والمالية، 2013، صفحة 08)

3. تنفيذ إستراتيجية قوية للاتصال

تعتبر حملات الإعلام العامة ضرورية للتغلب على العقبات التي تعترض إصلاحات الدعم، فدولة الأردن نفذت بنجاح إصلاح دعم الوقود الأحفوري في عام 2008، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى حملة الاتصال العامة التي تم تنفيذها مسبقًا. تشاورت الحكومة على نطاق واسع مع البرلمان والمنظمات غير الحكومية المحلية ومجتمع الأعمال وممثلي العمال **(Victor, 2017, p. 223 & Inchauste)**.

4. إدارة تأثيرات إلغاء دعم الطاقة

قامت العديد من الدول بإدارة تأثير إلغاء دعم المواد الطاقوية على الفئات المحدودة الدخل من خلال توسيع برامج الرعاية الاجتماعية، حيث قامت أوكرانيا بتبسيط آليات المساعدة الاجتماعية وتحسين الاستهداف من خلال زيادة المستفيدين من برنامج دعم الإسكان والمرافق التابع لها من مليون إلى 6.5 مليون أسرة في عام 2017. (ESMAP, 2017, p. 01)

3.التأصيل النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر

عرف الاقتصاد الأخضر اهتماما دوليا بارزا منذ فترة حديثة العهد نسبيا، خاصة مع الاهتمام المتزايد من جميع الدول بالأداء البيئي للحفاظ على البيئة، حيث أصبح صلب اهتمام السياسات العامة، فهو وسيلة للتنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين مختلف أبعادها.

فتاريخيا، صيغ مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عنوان لتقرير رائد أصدرته حكومة المملكة المتحدة عام 1989، من قبل مجموعة من الاقتصاديين البيئيين (**Pearce ،Markandya and Barbier**) بعنوان نخطط الاقتصاد الأخضر (**Blueprint for a Green Economy**)، وبصرف النظر عن العنوان لا توجد إشارة أخرى إلى مصطلح الاقتصاد الأخضر. في سنة 2008، أعيد إحياء المصطلح بمبادرة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة العام 2009، في قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمدة ثلاثة أيام العام 2012، الذي يعرف باسم ريو +20 في إشارة إلى تنظيمه بعد مرور عشرين عاما على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام 1992. واعتمدت الجمعية موضوع "**الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر كأحد موضوعي المؤتمر**". (**فاطمة بكدي، 2020، صفحة 29**)

1.3تعريف الاقتصاد الأخضر:

يعرف **Chapple** الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف. **(جمال الدين، نجوى يوسف وآخرين، 2014، صفحة 432)**

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه "الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد". **(UNEP, 2011, p. 03)**

وتعرف منظمة العمل الدولية الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد منخفض الكربون، وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث، كما أنه يسمح بتوليد الطاقات الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات الاقتصادية إلى المستويات التي تحقق بها الاستدامة (**جمال الدين، نجوى يوسف وآخرين، 2014، صفحة 432**).

2.3. تدابير وسياسات الانتقال للاقتصاد الخضر

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة على صعيد السياسات لإتاحة الانتقال العادي والناجح لهذا الاقتصاد، ويمكن أن تشمل تدابير السياسات هذه إلى ما يلي: **(UNEP, 2011, pp. 28-33)**

1. إنشاء أطر رقابية سليمة

تساهم الأجهزة الرقابية السليمة في تشجيع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وإزالة الحواجز التي تعترض الاستثمار الأخضر.

2. تحديد أولويات الاستثمارات والنفقات الحكومية المكرسة لدعم الاقتصاد الأخضر

من شأن الإعانات الخضراء، والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر، وتدابير دعم الأسعار أن تؤدي، مثلاً، إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة.

3. الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنفد رأس المال الطبيعي

يشجع تخفيض أسعار السلع إلى الإفراط في الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى ندرة مبكرة للموارد المحدودة أو إلى التدهور في الموارد المتجددة والتأثير على النظم الإيكولوجية.

4. استخدام الضرائب والأدوات المستندة إلى الأسواق في تشجيع الاستثمار والابتكار في الأنشطة الخضراء

تعاني الأسعار في الوقت الحاضر من تشوهات كبيرة تثبط الاستثمار الأخضر أو تسهم في عدم زيادته، ويتمثل أحد حلول هذا الوضع في إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة.

5. الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم

هناك حاجة إلى برامج للتدريب وتحسين المهارات من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

6. تعزيز الحوكمة الدولية

بمقدور الاتفاقات البيئية الدولية أن تسهل وتنشط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لمعالجة التحديات البيئية العالمية.

إن سياسات دعم الطاقة الحالية ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى الرفاهية للأفراد والمجتمعات، إلا أنها شكلت تهديدا على التوازن البيئي كما هو الحال مع تغيرات المناخ والتلوث، الأمر الذي يستدعي ضرورة الاهتمام والمحافظة على البيئة، لذا أصبح من الضروري إصلاح أسعار هذا الدعم وهو ما جعل موضوع الاقتصاد الأخضر في صلب اهتمام السياسات العامة.

4.سياسة تبني الجزائر للاقتصاد الأخضر في ظل ارتفاع تكلفة دعم الطاقة

الجزائر مثل باقي الدول التي تساير التوجهات الدولية لتبني الاقتصاد الأخضر، ملبية للالتزامات والاتفاقيات المبرمة مع مختلف الهيئات الدولية، خاصة مع تكلفة الدعم الموجه للمواد الطاقوية.

1.4واقع ومكانة سياسة دعم الطاقة في الجزائر

عرفت أسعار المواد الطاقوية ارتفاعا تدريجيا منذ سنة 2015، هذا الارتفاع جاء بعد الأزمة البترولية لسنة 2014، لتليها جملة من الإصلاحات التدريجية في أسعارها الدعم تم إدراجها في قوانين المالية لسنتي 2016 و2018، خاصة مع الحجم الكبير لتكلفة الدعم.

الشكل 2: أسعار البنزين في بعض دول العالم

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على موقع https://www.globalpetrolprices.com تاريخ الاطلاع: 2020/08/31، على الساعة: 17:36.

الشكل رقم 02 يبين مكانة الجزائر بين الدول في دعم أسعار البنزين حول العالم، والملاحظ أن سعر البنزين مثلا في الجزائر لا يزال من بين أقل الأسعار في العالم، حيث يزيد قليلا عن سعر المياه المعدنية، والبنزين الرخيص مثلما أصبح معلوما، يستفيد منه بصفة أساسية ميسوري الحال.

2.4. عيوب نظام دعم الطاقة في الجزائر

على الرغم من المزايا الإيجابية التي يقدمها الدعم لفائدة الأسر المحدودة الدخل، وكذلك حماية الصناعات المحلية، إلا أن هذا النظام لا يخلوا من العيوب يمكن توضيحها في النقاط التالية: **(Jewell, A, 2016, p. 02)**

- لقد ساهمت أسعار الطاقة المنخفضة في الارتفاع السريع في استهلاك الطاقة محليا، مما ترك للجزائر قدرا أقل من النفط والغاز لتصديره، فانخفضت الإيرادات المحوَّلة للموازنة العامة.
- استفادة الأسر الغنية من الدعم أكثر من الأسر الفقيرة.
- تفاقمت مشكلة التلوث والاختناقات المرورية المحلية.
- تؤدي كثافة الدعم لبعض المنتجات إلى خلق حوافز للتهريب إلى البلدان المجاورة.

كما تمتد هذه السياسة إلى سوء توزيع مخصصات الدعم الصريح والدعم الضمني وعدم اتفاقها مع الأولويات التنموية للمجتمع الجزائري، وهو الأمر الذي يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول 01: مخصصات منظومة الدعم ونصيب كل منها في إجمالي فاتورة الدعم لسنة 2014

منظومة الدعم	مخصصات الدعم	قيمة الدعم المتحصل (مليار دينار جزائري)	النسبة من إجمالي الدعم
الدعم غير المباشر (الضمني)	دعم الطاقة	1386.0	33.25
	دعم ضمني ذو طابع جبائي	954.0	22.88
	دعم ضمني ذو طابع عقاري	56.3	1.35
	دعم ضمني للتدخلات المالية للخزينة العمومية	10.0	0.24
	دعم التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز	154.3	3.7
الدعم المباشر (التحويلات الاجتماعية)	دعم السكن	255	6.12
	دعم العائلات	422	10.12
	دعم المعاشات	252	6.05
	دعم الصحة	320	7.68
	دعم المجاهدين	180.5	4.33
	دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب المداخيل الضعيفة	178.6	4.28
المجموع		**4168.7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للتقدير والسياسات، وزارة المالية.

يبين الجدول أعلاه مخصصات منظومة الدعم في الجزائر ونصيب كل منها من الفاتورة الإجمالية لسنة **2014**، حيث استحوذ دعم الطاقة وحده على **33%**من إجمالي الإنفاق على الدعم، إذ شكل نصيب الأسد بثلث (**3/1**) مخصصات منظومة الدعم، في حين حظيت باقي أنواع مخصصات الدعم الأخرى –**والتي تعد أكثر أهمية وألح حاجةً**

بالنسبة لمحدودي الدخل-، بنسب زهيدة للغاية تراوحت ما بين **4%**و**10%** لدعم الصحة، ودعم التعليم ودعم المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك.

من جانب أخر تتسم بغياب الكفاءة التخصيصية بين كل من القطاع السكني، المواصلات والقطاع الصناعي، إذ يستفيد من مزايا دعم المواد الطاقوية في الجزائر مختلف القطاعات، ويمكن توضيح ذلك وفق الشكل البياني التالي:

الشكل 03: توزيع الاستهلاك النهائي للمواد الطاقوية المدعمة حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2018

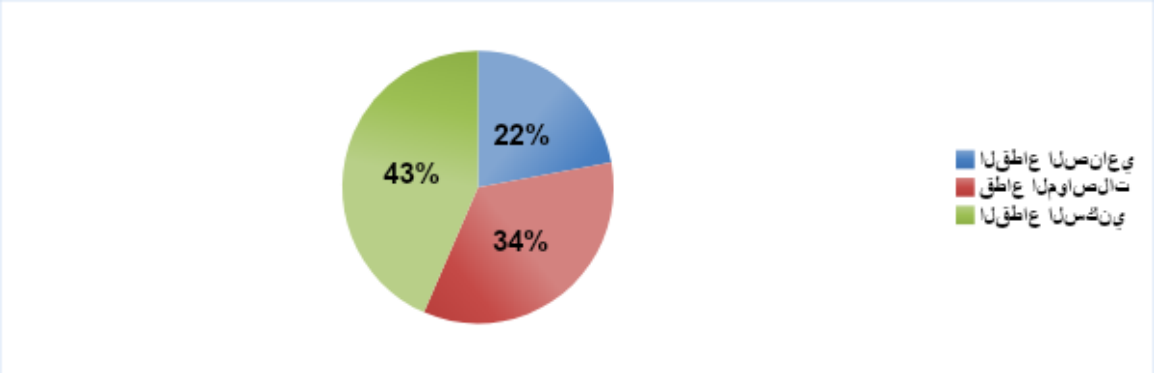

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لحصيلة إنجاز قطاع الطاقة والمناجم في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

من خلال الشكل البياني أعلاه، استحوذ القطاع السكني على **44%**من إجمالي المواد الطاقوية المدعمة خلال الفترة الممتدة من سنة **2010** إلى **2018**، حيث تستفيد جميع العائلات والأنشطة الفلاحية وكذا المؤسسات والإدارات العمومية من دعم الطاقة، كما استهلك قطاع المواصلات -**الذي يتشكل أساسا من النقل البري، ونقل النقل السكك بالسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري**- **34%**من المواد الطاقوية المدعمة، حيث يستفيد منه جميع مستخدمي هذه الوسائل. في حين استفاد القطاع الصناعي من نسبة **22%** من المواد الطاقوية المدعمة، وهو القطاع الذي يضم مصانع خاصة بل منها مصانع لمؤسسات عالمية، وبالتالي فالدعم يزيد من أرباح المنتجين وكبار رجال الأعمال بدلا من أن يذهب إلى المستهلك محدود الدخل، وهكذا تؤدي سياسة دعم الطاقة إلى غياب الكفاءة التخصيصية نتيجة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية.

3.4سياسة الجزائر في تبني الاقتصاد الأخضر:

على الرغم مما يشهده العالم من نمو متسارع في مجال مشاريع الاقتصاد الأخضر بهدف تحقيق التنمية المستدامة، نجد أن الجزائر متأخرة نوعا ما في هذا المجال، بحيث نجد أن أغلبية صناعتها لا زالت ترتكز على هيمنة الطاقات الأحفورية في توليد الطاقة الكهربائية وتشغيل معظم مصانعها، وبهدف مواكبة تطورات وتوجهات الاقتصاد العالمي الجديد القائم على تحقيق التنمية المستدامة عن طريق مشاريع الاقتصاد الأخضر، سعت الجزائر على غرار دول العالم إلى تهيئة الأرضية الكفيلة لتبنّي النمو الأخضر من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات التي تراعي البعد البيئي للنمو (سلامي، 2011، صفحة 190)، والعمل من خلال سياسة توسيع الاستثمارات العمومية نحو المشاريع ذات البعد البيئي، ففي دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت أنه يمكن خلق 1.421.619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر ما بين سنتي 2011و 2025مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة سنة 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير ورسكلة النفايات والطاقات المتجددة (وهيبة قحام، سمير شرقرق، 2016، صفحة 449)، ومن خلال

هذا سوف نستعرض أهم الجهود والاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر بهدف تبني الاقتصاد الأخضر لضمان تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1.3.4تقليص الاعتماد على الطاقات الأحفورية (المحروقات)

في ظل انهيار أسعار المحروقات خلال بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، وتدني قيمة الصادرات الجزائرية وما نتج عنه من عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تسعى الجزائر إلى فك الارتباط والتبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات من خلال تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في القطاعات الإنتاجية بما يتماشى ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة وخلق مناصب الشغل.

1. الاستثمار في الطاقات الإنتاجية المستدامة لخلق ثروة ومناصب شغل:

مع بداية الألفية الثالثة وانتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، وزيادة مداخيل البلاد عرفت الجزائر سلسلة ضخمة من المشاريع العمومية في مختلف القطاعات والمجالات، فكانت البداية مع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010-2014)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014)، بحيث كانت أغلبية هذه الاستثمارات موجهة لقطاعات البنية التحتية، مع الأخذ بعين الاعتبار مجالات حماية البيئة وتوفير المياه. (بوهزة محمد، براج صباح، 2013، صفحة 4)

2. تنويع الاقتصاد وتقليص الدعم (تحديد القطاعات الاستراتيجية):

وذلك من خلال الاستثمار في مختلف المشاريع الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة والفلاحة لتخفيف فاتورة الاستيراد، والعمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع الدعم تدريجيا خاصة في قطاع المحروقات بهدف تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

2.3.4وضع سياسات لصالح الاقتصاد الأخضر وتحسين الأداء البيئي

تسعى السياسات العمومية إلى التدبير العقلاني للموارد المائية والطاقوية مع البحث عن البدائل والحلول لمواجهة استنزاف الموارد الطبيعية وعلى رأسها المحروقات نتيجة الاستهلاك المحلي والتصدير، والعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال الدفع بالتنمية الصناعية نحو التخصصات الإستراتيجية تحت مظلة الاقتصاد الأخضر، وهو ما يمكن إبرازه في النقاط التالية: (UNECA, 2015, p. 05)

1. إقامة مشاريع المياه والتطهير:

من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للسدود، وإقامة أخرى على ضفاف الأودية والعمل على المحافظة على المسطحات المائية من التلوث وتصريف المياه القذرة بما يحافظ على الصحة العامة والبيئة.

أهمها مشاريع تحلية مياه البحر والتي تتم من خلال فصل المياه والأملاح عن المياه الخام، والتي قد تكون مياه البحر أو مياه المحيطات، ويمكن تلخيص دوافع مشاريع تحلية مياه البحر في الجزائر إلى الأسباب التالية: (Siteweb: Algerienne des eaux, 2018)

- النمو السريع والمستمر لمتطلبات مياه الشرب والمياه المخصصة للري والصناعة.
- ارتباط المياه بالتساقط غير المنتظم للأمطار، بحيث تتأرجح كمية التساقط ما بين 100 و600 ملم/سنة فقط.
- الإفراط في استغلال احتياطي المياه حتى استنفد جزء كبير منها.

- وهذا بالإضافة إلى مشاريع التصريف الصحي للمياه وتجديد قنوات التطهير، والعمل على تحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية للسدود وربط شبكة المياه بالمناطق الحضرية ومختلف الأرياف.

هذه الأسباب شجعت على استخدام تحلية مياه البحر كبديل استراتيجي لتأمين إمدادات مياه الشرب من بعض المدن الساحلية.

وبناءا على احتياجات سكان المناطق الشمالية للجزائر للماء الصالح للشرب، قامت وزارة الموارد المائية بمعاينة 20 ولاية، من أجل إنشاء محطات تحلية المياه وبعد الدراسات القبلية تقلص عدد الولايات التي يمكن إنشاء فيها محطات تحلية المياه إلى 14 ولاية، ليتخذ القرار بإنجاز 11 وحدة تحلية مياه البحر.

2. جدول أهداف المخطط الوطني للمناخ (2015–2050):

عمل المخطط على تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها: (UNECA, 2015, p. 06)

- تقليص انبعاثات الكربون في الأنشطة الصناعية من خلال حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون.
- النهوض باستعمال الطاقات النظيفة كتشجيع الطاقة الشمسية.
- مكافحة التصحر والتشجير وملائمة الفلاحة للمناخ.

3. البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011–2030):

تقدر التكلفة الحالية من 80 إلى 100 مليار دولار، تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية في مختلف القطاعات، وهذا ما يبين التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في هذا القطاع أهمها مشاريع الطاقة الشمسية في الجنوب. (UNECA, 2015, p. 06)

4.3.3. العمل على زيادة استغلال النفايات المنزلية والنفايات المماثلة بالشكل والقدر الكافي

وذلك من خلال التوعية والتكوين في المجال وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المجال، خاصة الشباب منهم، وقد قامت الوكالة الوطنية للنفايات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمشروع استحداث 5000 شركة صغيرة جدا في السنة من المتوقع أن سنويا 10000 منصب شغل في المجال الأخضر خلال الفترة 2012-2014. (UNECA, 2015, p. 09)

4.3.4فتح عدة حسابات تخصيص الخاص (الصناديق الخاصة) كأداة لتمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر وخلق نماذج من الرسوم الإيكولوجية (الجباية البيئية):

تعد حسابات التخصيص أو الصناديق الخاصة في الجزائر عبارة عن أداة لتنفيذ المشاريع أو بعض النفقات العمومية التي تولي لها الحكومة أهمية خاصة، وتتدرج في حسابات التخصيص أو ما يعرف بالصناديق الخاصة، العمليات الممولة بواسطة الموارد الخاصة على إثر إصدار حكم في قانون المالية (قانون 84-17، المادة 56) ، وهذا ما يوضح ضرورة خلق واستحداث بعض الرسوم البيئية في قوانين المالية بهدف تمويل هذه الحسابات أو الصناديق، والجدول التالي يبين لنا أهم الصناديق الوطنية التي تهدف على تبني الجزائر للاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة:

جدول 1: نماذج آليات تمويل الصناديق الخاصة الداعمة للاقتصاد الأخضر في الجزائر

أبرز الصناديق الوطنية	نماذج من الرسوم الإيكولوجية
• **الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.** • **الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.** • **صندوق الاستثمار الفلاحي.** • **صندوق الطاقات المتجددة.** • **صندوق مكافحة التصحر.** • **صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية.**	• رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة. • رسوم متعلقة بتلويث الجو (رسم على المحروقات، رسم المنتجات النفطية، رسم على الأكياس البلاستيكية). • رسم للحث من التخلص من النفايات الصناعية السامة. • رسم تكميلي على المياه الصناعية العادية. • رسم تكميلي على تلويث الجو الناجم عن الصناعة، ورسم على جمع النفايات المنزلية.

Source: UNECA. (2011). The green economy in Algeria: Opportunity to Diversify and Stimulate, Domestic Production. UNECA.p11

يبين الجدول أعلاه كيف يتم تمويل السياسات البيئية الداعمة للاقتصاد الأخضر عبر مجموعة من الآليات من قبيل الصناديق الوطنية، إضافة إلى منح قروض للاستثمار بفوائد تفضيلية، وتسهيل الإجراءات الجبائية.

الخاتمة:

إن سياسة إصلاح دعم الطاقة وتحرير أسعارها قطعت شوطا كبيرا في العالم، فقد دخلت في هذا المجال العديد من الدول على غرار المغرب، فرنسا، الهند، البرازيل، التشيلي، إيران...وهذا ما فتح المجال للتوجه نحو الاستثمارات الصديقة للبيئة بالتوازي مع تحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية، هذا ما ساهم في تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات، وصار موضوع الاقتصاد الأخضر في صلب اهتمام السياسات العامة.

نتائج الدراسة: إن الدراسة التي بين أيدينا قادتنا لاستخلاص النتائج التالية:

- في ظل تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتبعية الاقتصاد الجزائري لها، أصبح هذا الأخير يتأثر سلبيا في ظل تهاوي الأسعار مما فرض على الدولة الدخول في سياسة تقشفية داخلية تهدف إلى تخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة، وذلك بالرفع التدريجي للدعم عن المواد الطاقوية، مع توجيه الدعم إلى قطاع السكن والبنية التحتية الضرورية كمشاريع المياه بمختلف أنوعها (مشاريع السدود ومحطات التحلية، ومشاريع الطاقة الشمسية التي يعول عليها كثيرا خاصة في الجنوب)؛
- كما قامت الجزائر بوضع سياسة تقشفية مع العالم الخارجي من خلال حصص الاستيراد، وتقليص حجم المواد المسموح بها للولوج للسوق الوطنية، وهو ما يستوجب ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الإستراتيجية وهنا تقع على الدولة مسؤولية وضع قواعد تنظيمية صارمة للحفاظ على البيئة وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يساهم في تبني الجزائر للاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتجلى في سن وخلق رسوم بيئية، وتشجيع الوكالات الوطنية المتخصصة لدعم الشباب وترقية الاستثمار على هذا النوع من المشاريع، بالإضافة إلى فتح تخصصات تكوينية في المجال.

توصيات الدراسة:

ومن خلال بحثنا هذا، وبناءا على التقرير الأممي السابق ذكره يمكن الخروج **بأهم التوصيات:**

- تبني إستراتيجية شاملة في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ذات أهداف ومؤشرات قابلة للقياس وفق المعايير الدولية المعمول بها.
- وضع دليل خاص ومحدد لنشاطات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر وفتح تكوينات متخصصة لها لتشجيع الشباب على الاستثمار فيها.
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين مختلف مراكز البحث العلمي والجامعات لمسايرة التطورات وآخر المستجدات في القطاع.
- ضرورة تخطيط السياسات العمومية على المدى المتوسط والبعيد مع الأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة بدل البحث عن الحلول المؤقتة.

المراجع

المؤلفات:

- فاطمة بكدي. (2020)، *الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق*، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن

المقالات

- وهيبة قحام، سمير شرقرق .(2016) .الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عملمشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر . مجلة البحوث الاقتصادية والمالية 3(2). صص 435-455
- جمال الدين، نجوى يوسف وآخرين. (2014). الاقتصاد الأخضر – المفهوم والمتطلبات. مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث ج 1 يوليو. ص ص 428-453.
-

المداخلات

- بوهزة محمد، براج صباح .(2013) .أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات برنامج مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم أثر استثمارات البرامج العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.جامعة سطيف.الجزائر 11-12 مارس 2013.
- منيرة سلامي، منى مسغوني. (2011). إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية بعنوان " نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي"، جامعة ورقلة، الجزائر 22 و23 نوفمبر 2011.

التقارير

- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، (2013). مشروع قانون المالية (2013): تقرير حول المقاصة.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، (2018). مشروع قانون المالية (2018): تقرير حول المقاصة.

النصوص القانونية

- المادة 56 من قانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين الميزانية، جريدة رسمية عدد 28.

المراجع باللغة الاجنبية

Birol, F. (1999). World Energy Outlook: 1999 Insights: Looking at Energy Subsidies: Getting the Prices Right. Paris: IEA.

Clements et al. (2013). Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications. (Washington: International Monetary Fund.

Coady et al. (2017). How large are global fossil fuel subsidies? World development, 91, 11-27.

ESMAP. (2017). Energy Subsidy Reform Facility Country Brief : Ukraine (English). Washington: D.C. : World Bank Group. .

Fattouh, B., & El-Katiri, L. (2012). Energy subsidies in the Arab world. United Nations Development Programme.

Inchauste & Victor. (2017). The political economy of energy subsidy reform. The World Bank.

Jewell et al. (2018). Limited emission reductions from fuel subsidy removal except in energy-exporting regions. Nature, 554(7691), 229-233.

Jewell, A. (2016). The Need for Subsidy Reform in Algeria. washington: IMF.

Kojima, M., & Koplow, D. (2015). Fossil fuel subsidies: Approaches and valuation. The World Bank.

OECD. (2005). Environmentally Harmful Subsidies: Challenges for Reform. paris: OECD.

Siteweb: Algerienne des eaux. (2018). projet de dessalement d'eau de mer. Récupéré sur projet de dessalement d'eau de mer: https://www.ade.dz/index.php/projets/dessalement

UNECA. (2015). The green economy in Algeria: Opportunity to Diversify and Stimulate, Domestic Production. World Learning.

UNEP. (2011). Towards a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication. Nairobi, Kenya: United Nations Environment Programme.